

بلدان التحول العربي - دعم الوسط الاقتصادي

كلمة السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

الرباط، المغرب، 8 مايو 2014

صباح الخير - السلام عليكم! من دواعي سروري البالغ أن أتى إلى هذا البلد الجميل، الذي يجمع بين فخامة الأصول وحيوية الحداثة، بين حكمة العراقة وهمة الشباب.

وأود توجيه الشكر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموقر على دعوته لي كي أتحدث أمامكم، وخاصة رئيسه السيد نزار بركة.

منذ ثلاث سنوات، بدأت رياح التغيير تهب على أرجاء هذه المنطقة. وانتفضت الشعوب للمطالبة بمزيد من الفرص الاقتصادية، ودرجة أكبر من العدالة - وفوق كل شيء، طالبت الشعوب بمزيد من الكرامة.

وكما كتبت الكاتبة المغربية الموهوبة فاطمة المريني - التي سُررت كثيرا بلقائنا هذا الصباح - بعبارات بارعة بليغة: "الكرامة أن يكون لديك حلم، حلم كبير يعطيك رؤية، عالم يكون لك فيه مكان، حيث يمكن أن تؤدي مساهمتك إلى تغيير الأشياء، مهما كانت مساهمة بسيطة."

وبعد ثلاث سنوات من بدء التحول، لا يزال الحلم حيا، والرؤية قوية - رغم بعض النكسات على الطريق. وأود هذا الصباح أن أتوسع في حديثي إلى ما هو أبعد من حالة المغرب - التي تلمون بأبعادها أكثر مني - وأحدثكم عن المرحلة التالية في التحول الاقتصادي في المنطقة بأسرها.

ففي غضون أيام قلائل، سوف نعقد مؤتمرا إقليميا في عمان، بالشراكة مع حكومة الأردن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وأود أن أتحدث اليوم عن ثلاثة أمور:

- أولا، التقدم الاقتصادي الذي تحقق حتى الآن وتحديات المرحلة القادمة.
- ثانيا، تحديد القضية الكبرى في مرحلة التحول القادمة: وهي أهمية دعم "الوسط" في الاقتصاد والمجتمع - وهو ما يعني في الأساس تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقوية الطبقة المتوسطة.
- ثالثا، السياسات اللازمة لدعم هذا "الوسط" بأبعاده المختلفة.

1- التقدم حتى الآن وتحديات المرحلة القادمة

اسمحوا لي أن أبدأ حيث نحن الآن. الخبر السار هو أن الموقف الاقتصادي في بلدان التحول العربي يبدو مبشرا - فهناك ارتفاع في الصادرات والاستثمارات العامة ودلائل على أن الاستثمار الخاص سيزداد ارتفاعا. والبلدان مثل المغرب تجني

ثمار جهودها في تنويع وتشجيع صادراتها واستثماراتها الخاصة - ولا سيما في المجالات التي تتطوي على قيمة مضافة كبيرة مثل السيارات والصناعات الجوية والإلكترونية.

ولم يتحقق أي من ذلك عن طريق الصدفة. فعلى مدار السنوات الثلاثة الماضية، حققت البلدان تقدماً كبيراً على صعيد السياسات. فعلى سبيل المثال، انتقلت الأردن من دعم الطاقة المعمم إلى شبكات الأمان الاجتماعي الحقيقية، بينما تعمل تونس على إصلاح نظامها المصرفي.

وتزداد قيمة الإنجاز الذي يمثله هذا التقدم إذا نظرنا إلى البيئة الخارجية غير المواتية، إلى جانب الضغوط الداخلية المتصاعدة في بعض البلدان على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

ولكن التضخم لا يزال هشاً. ونستطيع رؤية غيوم التوترات السياسية والأمنية التي تحوم في أجواء المنطقة - ويكفي أن ننظر إلى المأساة الفاجعة التي لا تزال تحاصر سوريا. ونعلم أيضاً أن تغير الأحوال في الأسواق الصاعدة وأوروبا والخليج يمكن أن يولد تداعيات في المنطقة.

والخلاصة هي أن الاستقرار الاقتصادي يجب أن يكون أولوية قصوى. فالميزانيات الحكومية التي لا تخضع للسيطرة، أو الدين المتزايد، أو التضخم المرتفع، أو احتياطات النقد الأجنبي المتراجعة، ستضع مزيداً من العراقيل أمام النمو وتقرض أثقل الأعباء على أقل من يستطيع تحملها - أي الفقراء.

لكن الاستقرار وحده لا يكفي. فبلدان التحول العربي تواجه اليوم أزمة طاحنة في فرص العمل، وهو أمر يجب معالجته. فمعدل البطالة يبلغ متوسطاً قدره 13%، وبطالة الشباب تعادل ضعف هذا المتوسط حيث وصلت إلى 29% - وهو من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم. ومنذ عام 2010، قفز عدد العاطلين عن العمل مضيفاً 1.5 مليون نسمة إلى طابور العاطلين.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المنطقة الموجة الأكبر على مستوى العالم فيما يتعلق بتضخم السكان من الشباب - حيث يطرق أبواب سوق العمل ثلاثة ملايين شاباً سنوياً في العالم العربي.

ويمكن أن يكون هذا الأمر نعمة أو نقمة. ذلك أن "المكاسب الديمغرافية" تفتح أمام البلدان طريقاً لرفع الإنتاجية وزيادة الدخل.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن نرى جيلاً كاملاً مُعْفَلاً أو مُهْمَلاً - جيلاً ضائعاً - تُنكّر عليه كرامته ولا يستفاد من مساهماته.

إن فالتحديات الجسم في مرحلة التحول التالية واضحة: كيف يمكن توفير فرص العمل اللازمة لتلبية تطلعات جيل صاعد؟ وكيف يمكن إقامة اقتصاد حيوي وديناميكي يوفر الفرص للجميع؟

إنها مهام جسام. ولتحقيق إنجاز في هذا الصدد، نحتاج إلى مضاعفة معدلات النمو التي تبلغ مستوياتها الحالية نحو 3%. كذلك نحتاج إلى رؤية نمو يضيف فرص عمل أكثر مما يضاف في الوقت الراهن.

2- أهمية دعم الوسط

فكيف نواجه هذه التحديات ونحقق الآمال التي يبشر بها التحول؟ أعتقد أن الحل يجب أن ينطوي على "دعم الوسط" - الوسط الاقتصادي والوسط المجتمعي - وكذلك "الأرضية الوسطى" التي تقف عليها الدولة بحيث لا تخنق الاقتصاد العيني ولا تكون بمنأى عنه. وهذه هي القضية الثانية التي أود الحديث عنها اليوم.

والمقصود بتقوية الوسط الاقتصادي هو إعطاء حقنة من الطاقة في ذراع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي. فتلك الأنواع من الشركات هي التي تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد يتمتع بالصحة، كما تمثل - في مناطق أخرى من العالم - المحركات الأساسية لخلق فرص العمل.

ولا تزال هناك مسافة ينبغي قطعها في هذا الصدد. فعدد مؤسسات الأعمال المسجلة لكل ألف نسمة عبر بلدان المنطقة لا يتجاوز ربع العدد المناظر لدى البلدان الأعضاء في "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، ونصف العدد في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

وهناك شيء من عدم التوازن يشوب الهيكل الصناعي الحالي أيضا - بين عدد صغير من الشركات الكبيرة في القطاع الرسمي وعدد كبير من الشركات الصغيرة في القطاع غير الرسمي. واسمحوا لي أن أوضح لماذا لا يعتبر هذا الوضع مثاليا من وجهة نظري.

هناك بضع شركات كبيرة فقط تهيمن على القطاع الرسمي - وهي إما مملوكة للدولة أو تربطها صلات وثيقة بها. وغالبا ما تكون هذه الشركات محمية من المنافسة عن طريق شبكة من المحسوبة والقرب من دوائر صنع القرار السياسي، مما يجد من حوافز الابتكار والحفاظ على القدرة التنافسية. ونتيجة لذلك، لا يوجد إلا عدد ضئيل من الشركات في المنطقة يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

وعلى الطرف الآخر من المعادلة، هناك قطاع غير رسمي كبير يضم شركات صغيرة متفرقة. وتتراوح معدلات النشاط غير الرسمي في المنطقة بين 17% في الأردن و 35% في تونس. ولا شك أن القطاع غير الرسمي يتيح بعض المزايا للشركات - فيمكنه إبقاءها "خارج نطاق الرادار"، بعيدا عن أعين التنظيم والضرائب الحكومية. لكن النشاط غير الرسمي ينطوي على تكاليف واضحة أيضا - قدر أقل من التكنولوجيا، وحجم أقل من رأس المال، وعدد أقل من العمالة الماهرة، ومستوى أقل من الاستثمار. والنتيجة النهائية هي إنتاجية أقل وقدرة تنافسية أدنى.

وفي الوقت الراهن، لا يتم إنشاء عدد كاف من الشركات الجديدة، بينما لا تتوافر للشركات القائمة فرصا كافية للنمو والازدهار. إنها بالفعل لعبة أرقام - فالبلدان تحتاج إلى تمكين عدد كاف من رواد الأعمال للاستفادة من الأفكار الكبيرة ومختلف صنوف الإبداع والابتكار التي تذخر بها المنطقة. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أنني أتطلع كثيرا لاجتماعي المقرر مع الطلاب في الدار البيضاء غدا - أود الاستماع إلى وجهة نظرهم في هذا الخصوص.

خلاصة القول أن علينا أن نتعهد بالبرعاية على مستوى الاقتصاد، وهو ما ينطبق على المجتمع أيضا. ما الذي أعنيه بذلك؟ أعني أن علينا العمل على وجود طبقة متوسطة قوية.

ولهذه الفكرة جذور عريقة. فأرسطو هو القائل بأن "الدول التي يرجح أن تدار بكفاءة هي التي تضم طبقة متوسطة كبيرة... فحيثما تكون الطبقة المتوسطة كبيرة يصبح احتمال ظهور الفصائل والانشقاقات أقل ما يمكن".

والاقتباس من أرسطو ملائم في هذا السياق لأن الفلاسفة العرب هم الذين حافظوا على علمه حيا بينما كانت أوروبا قد انزلت إلى هوة الظلام. وأخص بالذكر هنا العظيم ابن رشد صاحب الجذور العميقة هنا في المغرب.

وهناك شعور حقيقي في بلدان التحول العربي، مثلما في العديد من مناطق العالم، بأن الطبقة المتوسطة بدأت تتراجع. وكانت تلك هي القوة الدافعة وراء الانتفاضات في المنطقة – أناس عاديون شعروا بالإحباط من ركود مستويات المعيشة وتناقص الفرص الاقتصادية.

وفي كثير من البلدان – مثل مصر والأردن والمغرب – أصبح نصيب الطبقة المتوسطة من ثروة المجتمع أقل اليوم مما كان عليه في ستينات القرن الماضي، كما أن المركز النسبي للطبقة المتوسطة لم يتحسن منذ تسعينات ذلك القرن – حينما كان النمو أعلى بكثير من معدلاته اليوم. ودعوني أصارحكم: فمكاسب النمو غالبا ما كان يستحوذ عليها أهل القمة، تاركين الكثيرين صفر اليدين.

وتخبرنا التجارب العالمية أننا نحتاج إلى طبقة متوسطة قوية لدفع عجلة الاقتصاد. فالطبقة المتوسطة القوية تحافظ على الاستهلاك والاستثمار في المستقبل. والطبقة المتوسطة القوية تزيد من تماسك المجتمعات، وترسي دعائم الاستقرار والرخاء، كما أن الطبقة المتوسطة القوية هي موطن رواد الأعمال من النوع الذي نحتاجه اليوم للاقتصاد الحديث.

وبعني هذا أنه يتعين على البلدان أن تتيح لمواطنيها سلما يمكنهم ارتقاءه للخروج من ريقة الفقر ودخول الطبقة المتوسطة – وبالطبع مواصلة الارتقاء حتى إلى أبعد من هذه النقطة. ويجب عليها أيضا أن تعمل بكل طاقتها لضمان جني ثمار الرخاء على نطاق أوسع وعلى نحو أكثر عدالة.

لقد تطرقت بالحديث إلى الوسط في الاقتصاد وفي المجتمع. وأود أن أتحدث الآن عن الدولة – وعن "الطريق الوسط". ما معنى هذا؟

في كثير من البلدان، نجد أن الدولة أصبحت تفرط في التدخل، بينما يقوم القطاع العام بدور مفرط في الهيمنة. ولا يزال ينظر إلى الدولة باعتبارها صاحب العمل الذي يمثل الملاذ الأول – فخريجو الجامعات يتطلعون إلى الحصول على فرص عمل فيها لأن هذه الوظائف تدر دخلا مجزيا وتتيح مزايا جيدة وتوفر مستوى ملائما من الأمن الوظيفي.

وهنا أيضا نخبرنا التجارب العالمية بأن هذا ليس هو الطريق إلى الديناميكية الاقتصادية. إنه ليس الطريق إلى تحقيق العدالة واحتواء الجميع.

وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي أن تأخذ الدولة خطوة إلى الوراء في بعض المجالات وخطوة إلى الأمام في مجالات أخرى. فينبغي أن تقلص الدعم المعمم وتقدم مزيدا من الخدمات الأساسية للمهمشين من خلال شبكة للأمان الاجتماعي. وربما الأهم من ذلك كله أن عليها تقليص دورها كصاحب عمل وتعزيز دورها كجهة تنظيمية فعالة ومحايدة وطرف داعم لتمكين القطاع الخاص – المصدّر الأكبر لفرص العمل الجيدة.

ذلك أن القطاع العام إذا أخذ خطوة للوراء، سيتمكن القطاع الخاص من أخذ خطوة إلى الأمام.

3- سياسات دعم الوسط

فما هي السياسات التي يمكن أن تساعد على دعم "الأرضية الوسطى" التي تناولتها بالتوضيح في حديثي عن الاقتصاد والمجتمع؟

كما قلت في البداية، إن الاستقرار الاقتصادي الكلي هو اللبنة الأساسية للنجاح المستمر. ولذلك، فقبل أن نشيد مبنى جميلاً جديداً، يجب أن نتأكد من قوة الأساسات التي يرتكز عليها.

وينطوي هذا على انتقاء الخيارات الصحيحة في سياسة المالية العامة، وضمان ألا يؤدي عجز المالية العامة إلى تصاعد الدين العام على نحو يعرض الاستقرار الهيكلي للخطر. ويعني هذا إعادة توجيه الإنفاق نحو الاستثمار في البشر والبنية التحتية، بالحد من الدعم المعمم على سبيل المثال - وخاصة دعم الطاقة المهدر للموارد - وزيادة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين، وعلى الصحة والتعليم والاستثمار العام.

وأعلم أن بلدان المنطقة متفقة مع جدول الأعمال هذا، وتحقق تقدماً كبيراً في تنفيذه. ويكفي أن ننظر إلى المغرب. فعلى مدار العامين الماضيين، تمكنت من خفض تكاليف الدعم إلى جانب زيادة الإنفاق على البرامج الموجهة نحو زيادة فرص الشرائح السكانية الأكثر فقراً في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

وبخلاف الاستقرار الاقتصادي الكلي، نجد أن دعم الوسط يعني الاقتراب بالاقتصاد من الطابع "التشاركي" والابتعاد به عن الطابع "التمييزي".

ولتحقيق هذا الهدف، أود اقتراح بنيانا للسياسات يقوم على ثلاث ركائز - تمكين القطاع الخاص، وتوليد فرص العمل للشباب، وإنفاذ القواعد بشكل محايد.

الركيزة الأولى: تمكين القطاع الخاص

ويبدأ هذا التمكين بتهيئة المناخ المناسب للأعمال، أي تطبيق قواعد تنظيمية أكثر ذكاءً وتعزيز المنافسة.

وتمثل هذه قضية كبيرة حالياً. فنجد أن ما يقرب من ربع الشركات في بلدان التحول العربي ترى أن استصدار التراخيص والأذون اللازمة لمزاولة الأعمال يشكل قيلاً على أنشطتها - وهو القيد الأكبر على مستوى العالم. والخبر السار هو أن بلدان المنطقة تعمل حالياً على تبسيط الشروط المطلوبة لدخول سوق الأعمال. وتختلف هذه المشكلة باختلاف البلدان، ولكن بوسع الجميع القيام بما هو أفضل من ذلك.

وهناك أهمية كبيرة تعلق أيضاً على إصلاح نظم الإعسار - من أجل زيادة التركيز على إعادة تنظيم الشركات الفاشلة بدلا من اللجوء إلى الأداة الحادة المتمثلة في التصفية. ويزيد هذا من احتمالات قيام رواد الأعمال بالاستثمار وتحمل المخاطر.

كذلك يعني تمكين القطاع الخاص ضمان توافر التمويل الكافي للشركات. ففي الوقت الحالي تسجل هذه المنطقة أدنى نسبة مئوية على مستوى العالم من حيث الشركات التي تتوافر لها خطوط ائتمان وقروض، كما أن أقل من 10% من القروض يذهب إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولا ينبغي أن نستهن بأهمية البنية التحتية الجيدة لنجاح الأعمال. ففي الوقت الراهن، كثيرا ما يتعذر مجرد نقل السلع إلى الأسواق، كما أن المجال يتسع لتحسين شبكات الكهرباء والاتصالات لكي يتسنى التعويل عليها بدرجة أكبر.

وأخيرا، لا تزال الحواجز الجمركية وغير الجمركية مرتفعة للغاية في هذه المنطقة. وأنا غالبا ما أشير إلى أهمية هذا الأمر: إن تعميق التكامل التجاري سوف يساعد على توفير المزيد من فرص العمل ورفع الدخل، كما سيساهم في زيادة المعرفة والدراية الفنية عن طريق الاستثمار الأجنبي.

ومع هذه الطائفة من الإصلاحات - القواعد التنظيمية والتمويل والبنية التحتية والتجارة - ينبغي أن تصبح بلدان التحول العربي قادرة على إطلاق القوى الديناميكية التي تتمتع بها قطاعاتها الخاصة.

الركيزة الثانية لبنيان السياسات: توليد فرص العمل للشباب

ومرة أخرى، تخبنا التجارب العالمية أن هذا الجانب يجب أن يبدأ بالتعليم: تسليح الطلاب بالمهارات اللازمة للازدهار في اقتصاد القرن الحادي والعشرين الذي يوشكون على دخوله. والخبر السار لهذه المنطقة هو أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة آخذة في الارتفاع بوجه عام - وأن البنات يواصلن التقدم في اللحاق بالآولاد. وقد كانت المنطقة نموذجا يحتذى في العقود الأخيرة بالفعل من حيث تحسين نتائج التعليم.

لكن الحيز لا يزال متاحا لتحسين جودة التعليم، بما في ذلك زيادة التركيز على المهارات التي تحتاجها مؤسسات الأعمال الحديثة. ونلاحظ حاليا أن قرابة ثلث أصحاب الأعمال في المنطقة يرون أن نقص المهارات من أكبر القيود.

ومع ذلك، فقد كانت المنطقة مشهورة دائما بالحكمة والمعرفة. ونذكر في هذا السياق عهد الموحدين العظيم في التاريخ المغربي، حين كان الحكام يرعون المدارس ويحرصون على الاحتفاظ بالكتب ويهبون المكتبات الزاخرة للاطلاع العام. والمغرب موطن أيضا لواحدة من أعرق الجامعات على مستوى العالم - جامعة القرويين. فما أعظم التراث الذي تحتضنه المنطقة!

وإلى جانب التعليم، سيكون من المهم تحسين كفاءة أسواق العمل - لكي تصبح أكثر ترحيبا بالشباب. وفي الوقت الحالي، توضح نتائج المسوح أن ما يقرب من ربع الشركات عبر بلدان المنطقة تعتبر القواعد المنظمة للعمل قيادا على توظيف العمالة. وبالطبع، هناك حاجة للقواعد التنظيمية من أجل حماية العاملين - لكن المسألة تتعلق بتحقيق التوازن الصحيح.

واسمحوا لي بكلمة عن مشاركة المرأة في القوة العاملة، وهي قضية قريبة إلى قلبي. فعبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلها، كانت الفجوة بين مشاركة الذكور والإناث في القوة العاملة على مدار العقد الماضي تكاد تصل إلى ثلاثة أضعاف المستوى المتوسط لهذه الفجوة في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ولو أنها كانت ضعف هذه الفجوة فقط بدلا من ثلاثة أضعافها لكانت المكاسب الاقتصادية هائلة - ناتج إضافي يقرب من تريليون دولار تقريبا، ويصل معدله إلى نحو 6% من إجمالي الناتج المحلي سنويا.

فمن الضروري، إذن، السماح بمشاركة المرأة عن طريق إزالة العقبات القديمة واستحداث سياسات تسمح بتمكينها. فقد كان ابن رشد هو القائل بأن "اعتبار النساء عبئا على الرجال هو أحد أسباب الفقر". والمنطق واضح هنا - فزيادة الفرص المتاحة للمرأة يعني زيادة المكاسب للجميع.

الركيزة الثالثة لبنين السياسات: إنفاذ القواعد بحياد

ومن "تمكين القطاع الخاص" و"توليد فرص العمل للشباب"، أنتقل الآن إلى الركيزة الثالثة لبنين السياسات: وهو "إنفاذ القواعد بحياد". وتتعلق هذه الركيزة في الأساس بمسألة الشفافية والحوكمة الرشيدة. فمن الممكن أن تكون لديك أفضل القواعد وأفضل السياسات في العالم، ولكن غياب الحوكمة الرشيدة اللازمة لتنفيذها على النحو الملائم يحد من فعاليتها وينتقص من شرعيتها.

وبدون هذه الركيزة الثالثة لا بد أن ينهار بنين السياسات.

وحيث تضعف الحوكمة، تكون الثقة هي الضحية الأولى، مما يلحق الضرر بالتماسك الاجتماعي أيضا. وكما نعلم جميعا أن فقدان الثقة أسهل بكثير من كسبها. ومن المؤسف أن لدينا بعض الأدلة على تراجع الثقة في العشر سنوات الأخيرة عبر بلدان التحول العربي.

وضعف الحوكمة يمكن أن ينتقص أيضا من فعالية الاقتصاد. فوباء الفساد يتسبب في تآكل الاقتصاد وإهدار الموارد الثمينة. وعلى سبيل المثال، تشير التقارير الواردة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن أكثر من نصفها تعرض لطلب الرشوة. ولا شك أن الفساد طريق ذو اتجاهين: ففي مقابل كل مسؤول فاسد هناك مُفسد.

ومن الحلول الممكنة في هذا الخصوص زيادة الشفافية في القطاعين العام والخاص. فيمكن للحكومات أن تتيح معلومات الميزانية على نطاق أوسع، وأعلم أن عددا من بلدان المنطقة يعمل على تحقيق ذلك. وبالمثل، يحتاج القطاع الخاص إلى زيادة الانفتاح بشأن معلوماته المالية كما يحتاج إلى تقوية معايير المعتمدة في تدقيق البيانات وإعداد التقارير.

ونحتاج أيضا إلى قواعد تنظيمية سليمة يتم إنفاذها بشكل يتسم بالاتساق والوضوح المسبق. وتشير نتائج المسوح إلى أن الشركات العاملة في المنطقة ترى أنها تواجه معاملة تفتقر إلى المساواة. كذلك تعاني المنطقة من فترات تأخر طويلة في إنفاذ العقود.

ولا شك أن تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد يعنيان تغيير القلوب والعقول مثلما يعنيان تغيير القوانين والمؤسسات. وهنا يظهر الدور المهم للمجتمع المدني في الدفع لتطبيق معايير أعلى. ويطالب المواطنون الأفراد في مختلف أنحاء العالم العربي بأعلى المعايير الأخلاقية في كل جوانب الحياة الاقتصادية. ويجب أن نستمع إليهم.

خاتمة

وفي ختام هذه الكلمة أقول إن "الطريق الوسط" الذي أوضحته اليوم هو طريق يمكن أن يحقق الطموحات المشروعة لمواطني المنطقة. وقد تكون هناك أفكار أخرى، أفكار أفضل، حول ما يمكن عمله وكيفية ترتيب الأولويات. وهذا ما سنبحثه في المؤتمر المقرر عقده خلال أيام قلائل في عمان.

وكما تعلمون جيدا، أن المسألة لا تقتصر على "ما هي" الإصلاحات - وإنما أيضا "كيف" يتم تنفيذها. ونفاد صبر المواطنين أمر مفهوم، كما أن كثيرا من هذه الإصلاحات سيستغرق وقتا حتى يؤتي ثماره. وستقرز الإصلاحات في الغالب أطرافا فائزة وأخرى خاسرة. ولا شك أن هناك أمورا يمكن إنجازها بسرعة، بينما ستحدث انتكاسات في حالات أخرى. ومفتاح النجاح هو المثابرة في تنفيذ السياسات.

ولدي شيء أعدكم به - أنكم لن تكونوا بمفردكم. فالصندوق شريك دائم في جهودكم الإصلاحية. وحين نقف إلى جانبكم، يقف إلى جانبكم أيضا 188 بلدا عضوا في الصندوق؛ كعمول ومستشار وبنان للقدرات - وكميسر للحوار مع الشركاء الآخرين. وعلى سبيل المثال، أوفدنا في العام الماضي 55 بعثة مساعدة فنية إلى بلدان التحول العربي والتزمنا بتقديم أكثر من 10 مليارات دولار في هيئة دعم مالي.

غير أن مستقبل هذه المنطقة بأيديكم أنتم في نهاية المطاف.

وقد تحدثت اليوم طويلا عن دعم الوسط. وهناك "وسط" أخير أود الإشارة إليه قبل الختام - وهو شرق أوسط وشمال إفريقيا أكثر قوة.

إن العالم يحتاج إلى مساهمتكم .. صوتكم .. قيادتكم. أنتم في المنتدى الأكبر للاقتصاد العالمي - بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب.

لقد كانت هذه المنطقة في السابق قلب حضارة عظيمة، تمتد من شواطئ الأطلنطي إلى ضفاف الفرات - تغذيها الحكمة والإبداع، وتمثل ركيزتها الكرامة الإنسانية، وتنصهر مكوناتها في بوتقة شعور لا يتزعزع بوحدة الهدف.

إن ماضيكم هو نافذة لمستقبلكم - ومستقبلنا أيضا.

وشكرا جزيلا لكم - أشكركم!